حركة التحرر العربية وأزمة الهيمنة الامبريالية

ما من شك في أن العالم العربي يشكل عنصرا هاما في السياسة الدولية وموضوع صراعات بدأت منذ المرحلة الاستعمارية وتكتسي اليوم بعدا من نوع خاص، ذلك أن العالم العربي هو أولا الخيرات البترولية التي تمثل حوالي ٥٠ ٪ من التمويلات العالمية وثلثي تمويلات أوروبا . فمنذ ارتفاع سعر البترول عام ١٩٧٣، أصبحت افريقيا الشمالية والشرق الاوسط حقلا لعقود هائلة، حيث بلغت قيمتها في عام ١٩٨٠ وحده ٦٠ مليار دولار يوجه نصفها تقريبا الى شركات أوروبية أو أمريكية. وينبغي أن نضيف لهذا الرقم مشتريات الاسلحة التي تشكل أيضا أرباحا طائلة، فقد اشترت دول افريقيا الشمالية والشرق الاوسط حوالي ٤٠ ٪ من الاسلحة الثقيلة المباعة في العالم في الفترة ما بين ١٩٧٧ و ١٩٨٠.

لكن البلدان العربية ليست فقط حقلا للعقود والاستثمارات، فعبر الموارد المالية المتراكمة بفضل البترول، تلعب بعض هذه البلدان دورا نشيطا في السوق المالي الدولي. ففي الفترة مابين ٧٥ و١٩٧٩، بلغت قيمة المساعدة الرسمية التي قدمتها منظمة البلدان العربية المصدرة للبترول ـ وخاصة العربية السعودية ـ ٢٣٫٥ مليار دولار. كما أن كثيرا من البنوك العربية كانت تساهم

في تنظيم "عمليات ثلاثية" برساميل عربية وتيكنولوجيا غربية ويد عاملة من العالم الثالث، وقد شجع انشاء عدة صناديق للمساعدة الاقتصادية وبنوك التنمية الحكومات العربية على لعب دور نشيط في العالم الثالث.

كما أن افريقيا الشمالية والشرق الاوسط يشكلان موقعا استراتيجيا في غاية الاهمية. فمنذ الحرب العالمية الثانية، والامبريالية ترغب في أن تجعل من هاتين المنطقتين قاعدة عدوانية ضد البلدان الاشتراكية ومواقع لمحاربة حركة التحرير وللتغلغل في افريقيا، وقد تضاعفت أهميتها منذ نهاية السبعينات.

وأخيرا، فان العالم العربي هو حقل لنزاعات محلية أو اقليمية تعني أحيانا المجموعة الدولية بكاملها. فهناك أولا النزاع الاسرائيلي العربي الذى بدأ منذ عام ١٩٤٧، ويتخذ اليوم مظهرا فلسطينيا وآخر لبنانيا،وهناك نزاع الصحراء الغربية في محيط العالم العربي والحرب العراقية الايرانية في خليجه. ثم هناك نزاعات أخرى أقل اتساعا: ليبيا/ مصر، ليبيا/ تونس، اليمن الشمالي/ اليمن الجنوبي..الخ.

لجميع هذه الاسباب التي ذكرناها بايجاز، فان المنطقة العربية تشكل منذ سنوات طويلة مجال صدام حاد بين الامبريالية وقوى التحرر الوطني والاجتماعي.

أزمة العالم العربي

لقد عرف العالم العربي خلال العقود الاخيرة، تحولات عميقة، لكن كل البلدان العربية تعرف، على مستويات متفاوتة، أزمة اقتصادية واجتماعية طويلة الامد، حيث تعمقت الهوة بين تطلعات الجماهير الشعبية وقدرة الانظمة على الاستجابة لتلك التطلعات. فلننظر الى بعض مظاهر هذه الازمة بشكل مركز.

على الصعيد الزراعي: اذا استثنينا السودان، فان كل البلدان العربية تعرف عجزا زراعيا، بينما حتى ١٩٧٠ كانت مصروالجزائر والمغرب وسوريا تتوفر علـى فائض زراعي. وقد ارتفعت قيمة استيراد المواد الغذائية بنسبة ثلثين في الفترة ما بين ٧٣ و١٩٧٧، كما أن معدل الاكتفاء الذاتي في مجال القمح قد انخفض من ٦٩ ٪ الى ٣٩ ٪ لدى مجموع بلدان غرب آسيا ما بين ٧٠ و٧٧.

وتجب الاشارة هنا الى أن نسبة الفلاحة في المنتوج الوطني الخام قد عرفت تقهقرا متواصلا منذ الستينات. ولكل هذا عدة أسباب، هي:

ـ الحفاظ على هياكل زراعية عتيقة في بعض البلدان. أما في الجهات

التي عرفت اصلاحا زراعيا، فقد رافقه في غالب الاحيان بروز بورجوازية قروية.

ـ ان معدل الاستثمارات في الفلاحة طوال السبعينات كانت منخفضة بشكل مفزع، فبالنسبة للمخططات التي غطت سنوات ٧٦ و ١٩٨١، كان هذا المعدل أقل من ١٠ ٪ (بينما نصف السكان العاملين يشتغلون في الزراعة). وقد وصل هذا الرقم ٥ر٣ ٪ في مصر، أما الاستثناءات الملحوظة فهي سوريا والعراق واليمن الجنوبي.

ـ وأخيرا فان الهجرة القروية نحو المدن قد أدت الى افراغ القرى من القسم الاكثر نشاطا من السكان وساهمت بذلك في نقص الاراضي المزروعة، وقد عمقت هذه الوضعية تبعية العالم العربي للبلدان الغربية.

أما على الصعيد الصناعي، فرغم وجود بعض المشاريع الكبرى ـ التي أنجزتها مصر الناصرية في الخمسينات ـ واستثمارات هامة نسبيا وقيام عدد من البلدان بتأميم الصناعة الكبرى، فان حدود التصنيع بالطريقة التي تم بها تظهر بوضوح. طبعا أن الصناعة تساهم اليوم بقسط أوفر في تكوين المنتوج الوطني الخام ٢ر٢٣ ٪ في مصر عام ١٩٧٧ (مقابل ٩ر١٦ ٪ عام ١٩٧٠) و ٥ر١٦ ٪ في المغرب (مقابل ٨ر١٥ ٪)، لكن يمكن أن نسجل على العموم شبه انعدام قطاع مواد الانتاج، وضعف قطاع انتاج المواد الوسطية، وتطور قطاع انتاج مواد الاستهلاك فقط، من صناعات الاغذية واللباس وبعض المواد الاستهلاكية الطويلة الامد (وان كانت لا تزال في مرحلة تركيب القطع المستوردة).

بطبيعة الحال، ينبغي القيام بدراسات تفصيلية في هذا الميدان، فالوضع في المغرب وتونس اللذين اختارا الاندماج في السوق الرأسمالية الدولية، يختلف عن الوضع في الجزائر التي تسعى الى بناء اقتصاد مستقل. وقد أكدت انعكاسات الازمة الرأسمالية هشاشة اقتصاد كل من المغرب وتونس. لكن علينا أن نلاحظ أيضا أن البلدان التي اختارت طريق التصنيع المستقل ـ بالاعتماد خاصة على مصادرها من البترول والغاز ـ تعرف صعوبات في التحكم في بعض المشاكل الهامة، مثل التبعية ازاء الشركات المتعددة الجنسيات، عدم التمكن من التيكنولوجيات. وهكذا فنحن نشهد تبذيرا هائلا للاستثمارات، حيث تكلف المشاريع المقامة في الشرق الاوسط أحيانا ثلاثة أضعاف ما تكلفه في أوروبا، وليس من النادر أن نجد مصانع مستوردة لا تشتغل الا بنسبة ٢٠ ٪ أو ٣٠ ٪ من قدرتها الانتاجية.

وعلى مستوى التجارة والديون والتبعية الخارجية، نجد أن نسبة

البلدان العربية في التجارة الدولية قد انتقلت من ٣ر٦ ٠/٠ الى ٨ ٠/٠ ما بين سنتي ١٩٧٢ و ١٩٧٩، ولكن هذا راجع الى "الازدهار البيترولي" بشكل خاص. وفي نفس الوقت، فان احداث ١٩٧٣، أكدت وعززت اندماج العالم العربي في السوق الرأسمالي الدولي. وهذا ينعكس بتكثيف تجارة هذه البلدان مع الغرب الذى يصدر لها أزمته وتضخمه المالي. ثم ان تبعية بعض الدول للبترول (الذى يصل أحيانا الى ٩٠ ٠/٠ من صادراتها) يقود الى تبعية ازاء تقلبات السوق. وفي الوقت الذى نجحت السياسة الامبريالية، بتحالف مع العربية السعودية، في نسق وحدة منظمة الدول المصدرة للبترول، تغدو هذه المسألة ذات عواقب وخيمة على هذه البلدان التي تتغير مداخيلها بمشيئة السوق، وتجرد التخطيط من أية فائدة، هذا مع العلم أن التجارة مع البلدان الاشتراكية ضعيفة جدا، وكذلك الامر بالنسبة لمجهود الاندماج العربي (أقل من ١٠ ٠/٠ من المعاملات التجارية).

الى كل هذا تضاف مشكلة الديون الخارجية، فعلى عكس بعض "التحاليل" يبقى الغرب هو المستفيد سياسيا واقتصاديا من مديونية العالم الثالث المتفاقمة، حيث تثقل هذه المديونة بوزنها على التنمية الاقتصادية، فقد بلغ التسديد السنوى للديون ٢٦ ٠/٠ من الصادرات في المغرب و٣٦ ٠/٠ في مصر ١٩٨٠. الهجرة، مدن القصدير، "التضخم الديموغرافي" هي مظاهر أخرى بارزة للازمة. فالوضع الاقتصادى يؤدى ويساعد على الاختلال الذى يعود بدوره فيعمق الازمة. والنمو المشوه للمدن من أهم ظواهر هذا الاختلال، حيث يحتل العالم العربي الدرجة الثانية في هذا المجال بعد أمريكا اللاتينية، فمعظم بلدانه يعيش أكثر من ثلث سكانها في المدن الكبرى، مع نسبة هامة في العاصمة. وتتم هذه الهجرة الداخلية الناتجة عن أوضاع البوادى وعن النمو السكاني السريع ... تتم بشكل فوضوى، لا يقابله تطوير امكانيات التشغيل في القطاع الصناعي. وتكدس هذه الهجرة نحو المدن ملايين العاطلين والمعدمين الذين يشكلون في الغالب قاعدة الانفجارات الاجتماعية، في نفس الوقت الذى تفرغ البوادى من الشباب وتخلق مشكلة قوة العمل الزراعي.

وهناك أيضا ظاهرة هجرة اليد العاملة الى الخارج: من شمال افريقيا نحو أوروبا، ومن بلدان الخليج نحو الشرق الاوسط. وتمثل هذه اليد العاملة المهاجرة ٣ ٠/٠ من قوة العمل في السودان مثلا، و١٢ ٠/٠ في مصر و٣٣ ٠/٠ في الجزائر والاردن (سنة ١٩٨٠). وهذه الظاهرة تساهم في افراغ بعض البلدان من يدها العاملة المتطورة أو من أطرها وتزيد في تعقيد مشكلة "التحكم في

التنمية".

وراء كل هذا، يمكن أن نلاحظ أيضا "التضخم الديموغرافي" الكبير الـذى يجعـل أغلبية السكان تتكون ممن تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، مع العلم أن معدل السكان النشيطين يتراوح ما بين ٢٥ و٣٠ ٠/٠، مع نسبة أقل عند النساء.

محاولة التكيف الامبريالي

تميزت السبعينات بمجهودات كبيرة بذلتها الامبريالية من أجل اضعاف حركة التحرير من جهة والتغلغل في المنطقة بشكل طويل الامد من جهة أخرى، لا سيما بعد أن كشفت أزمة البترول عام ١٩٧٣ الاهمية الحاسمة لهذه المنطقة بالنسبة للغرب. فما هي العوامل التي ساعدت على عودة الامبريالية بشكل كثيف ؟

ـ ان الوضعية الاقتصادية والمالية في بعض البلدان العربية والتي هي من ثمرة الهيمنة الامبريالية، تسهل الضغوطات الخارجية، سواء كانت مباشرة ـ من طرف الولايات المتحدة نفسها ـ أو غير مباشرة عن طريق العربية السعودية خاصة. وقد خرجت هذه الاخيرة معززة من حرب اكتوبر ١٩٧٣، وتزايد نفوذها في العالم العربي بموازاة انهيار الناصرية والبعث.

ان العربية السعودية تشجع بل وتمول الردة اليمينية في البلدان العربية التي كانت الى ذلك الحين تشكل مواقع لحركة التحرير القومي. وهذا هو حال مصر والعراق وسوريا (حيث توفر السعودية مع باقي ممالك الخليج ٦٠ ٠/٠ من الميزانية).

ـ ان استمرار النزاع الاسرائيلي كان عاملا مهما في عودة الولايات المتحدة بقوة الى المنطقة، خاصة منذ ١٩٦٧ وبشكل أقوى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣. فعلى اثر هذه الحرب، أعادت مصر علاقاتها مع واشنطن، واستقبل نيكسون في دمشق والقاهرة. وقد نجحت الرجعية العربية في فرض شعار: "أمريكا تملك ٩٩ ٠/٠ من الاوراق لحل النزاع الاسرائيلي العربي"، وبررت بذلك تحالفها مع واشنطن. وحتى بعد أحداث بيروت، وافقت الرجعية العربية على أن تلعب الولايات المتحدة دور الوسيط، وهي التي ساندت بالمطلق عدوان اسرائيل على الشعبين الفلسطيني واللبناني.

ولا بد من الاشارة أيضا الى أن استمرار الحرب قد استخدم في كل بلد

وفي اسرائيل طبعا كحجة للحفاظ على "الوحدة الوطنية" وساهم بذلك في شل قوى اليسار.

ولم يكن الهجوم الامبريالي المضاد بدون نتائج، بل لا مبالغة في القول بأن الامبريالية الامريكية حققت أكبر نجاحاتها في البلدان العربية، بالمقارنة مع آسيا وأمريكا اللاتينية وافريقيا السوداء. ويمكن قياس هذه النتائج من خلال :

ـ انتقال مصر، وهي أهم قاعدة لحركة التحرير، الى المعسكر الامريكي.

ـ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨/ ١٩٧٩.

ـ ابعاد الاتحاد السوفياتي، مع أزمة العلاقة بين القاهرة وموسكو وانحلال هذه العلاقة مع العراق. كما أن التحالف بين سوريا والاتحاد السوفياتي هو تحالف تكتيكي وليس استراتيجي.

غير أن هذه النجاحات الحقيقية لا يجب أن تحجب عنا حدود السياسة الامريكية، فسقوط نظام الشاه عام ١٩٧٩، قد فكك أهم قاعدة للامبريالية في الشرق الاوسط، ثم ان عدم الاستقرار أصبح يشمل كل الانظمة، من العربية السعودية الى المغرب، مرورا بمصر، حيث لا يمكن لاية حكومة أن تعتبر مستقبلها مضمونا.

لقد أدى هذا الوضع الى تقوية التدخل الامريكي المباشر في المنطقة، كما يشير الى ذلك تقرير أعده المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، يقول : "ان المذهب الذى أعلنته ادارة نيكسون لتبرير "فتنمة" حرب الهند الصينية قد حلت محله وجهة نظر أكثر حركية ومرونة، وهي استخدام قوات التدخل السريع ؛ فالولايات المتحدة لن تكتفي بتقديم المعدات العسكرية للدول التي تتعرض للعدوان الشيوعي، ولكنها سترسل جنودها أيضا الى هناك".

ورغم أن العدوان الشيوعي المزعوم لا وجود له، فان الولايات المتحدة قد استمرت في تقديم الدعم لبعض الدول في صراعها ضد حركات التحرير، حيث أيدت ايران ضد شعب عمان (٧٤ ـ ١٩٧٥) والمغرب في صراع الصحراء، واسرائيل في عدوانها ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني. ولا بد أن نسجل هنا دور الدركي الذى تلعبه اسرائيل في المنطقة، بفضل قوتها العسكرية وتحالفها مع الامبريالية الامريكية.

ان الولايات المتحدة ترغب اليوم في دمج العالم العربي كله في شبكة من القواعد العسكرية التي تصلح كمواقع انطلاق لقوة التدخل السريع. فهي تتوفر اليوم على تسهيلات عسكرية في البحرين ومصر والمغرب وعمان وتونس.

وعلى حدود العالم العربي، ركزت الولايات المتحدة وجودها في كينيا والصومال، فضلا عن تعزيز أسطولها البحرى في المحيط الهندى. كل هذا دون الحديث عن حليفها الاكبر: اسرائيل. وستساهم المناورات العسكرية المشتركة (مع مصر والمغرب والصومال) في تقوية الروابط العسكرية مع هؤلاء الحلفاء.

لكن يجب أن نسجل هنا أيضا حدود هذه السياسة، فرغبة أمريكا في وضع جنود لها بشكل دائم في المنطقة لم تعطكل النتائج المرجوة، ذلك أنه بالرغم من الضعف النسبي الذى تعرفه المعارضة الشعبية للتدخل الامريكي، فان الحكومات مجبرة على أخذ الرأى العام بعين الاعتبار، ومثال ايران لا يزال حاضرا في كل الاذهان.

ويمكننا قياس هذه الصعوبات في علاقات الولايات المتحدة بمصر. فقد ارتمى السادات في أحضان الامريكان ممنيا شعبه بالازدهار وبحل عادل لازمة الشرق الاوسط. لكنه لم يؤد حياته فقط ثمنا لهذا التعامل مع الامبريالية، بل ان الوضع الاقتصادى والاجتماعي بمصر قد زاد تفاقما، كما أكدت حرب لبنان أن السلام لا يزال بعيدا.

أزمة حركة التحرير ودور الثوريين العرب

على اثر الحرب العالمية الثانية، عرفت حركة التحرير في العالم العربي نموا كبيرا وحققت نجاحات هامة، حيث تمت الاطاحة بالانظمة العميلة للاستعمار في كل من مصر وسوريا والعراق. وطرحت في جدول الاعمال مهام الثورة الديموقراطية، مثل الاصلاح الزراعي والاستقلال الوطني وبناء الدولة والتصنيع... وقد كانت البورجوازية المتوسطة والصغيرة على رأس الحركة الشعبية لتحقيق هذه الاهداف، أما الطبقة العاملة فرغم أهمية دورها لم تتمكن لاسباب سنتطرق اليها من فرض هيمنتها على حركة التحرر.

لقد فرضت هذه القيادة البورجوازية الصغيرة أو المتوسطة سلطتها عبر الجيش والضباط. وامتد نفوذها خارج البلدان التي تسيطر عليها، حيث أصبحت الناصرية والبعثية أهم أيديولوجيات الحركة المعادية للامبريالية في الشرق الاوسط. وقد قادت هذه القيادة الوطنية المعادية للاستعمار عددا من الاصلاحات المضادة للاقطاع والامبريالية، بل ان تجذر النضالات والمواجهات الداخلية والخارجية قد دفع بها أحيانا الى الوقوف في وجه بعض شرائح البورجوازية الكبيرة. لكنها كانت في نفس الوقت بفعل أصولها الاجتماعية وتكوينها

الايديولوجي، تخشى تنامي نضالات الفئات الشعبية، وخاصة الطبقة العاملة. ففي الوقت الذى كانت تقمع الاحزاب الاقطاعية أو الموالية للغرب، كانت تسلط سيفها أيضا على الثوريين وعلى المنظمات النقابية، منشئة أحزابا واحدة، بالقوة أو بالفعل. وقد كان لتصفية الديموقراطية هذه نتائج خطيرة على تطور التجارب الناصرية والبعثية، انعكست أحيانا بتراجعات كبيرة في مجال الحريات السياسية والنقابية. وفي نفس الاتجاه، دخلت العلاقات الرأسمالية الى البادية، بفضل الاصلاح الزراعي، فاشتد الصراع الطبقي بين الفلاحين الفقراء والبرجوازية الجديدة. لكن الفلاحين الفقراء لم يتمكنوا من المقاومة وقد حرمت عليهم كل الانظمة أى تنظيم حقيقي مستقل، في حين تمكن أغنياء الفلاحين من التسلط على كل التعاونيات وخرقوا قانون تحديد الملكية وتحالفوا مع الاقطاعيين القدماء.

أما قطاع الدولة، وخاصة القطاع الصناعي، فقد انتقل الى أيدى المسيرين الجدد، ولم تكن فيه للطبقة العاملة أى سلطة فعلية ولو أنها اكتسبت حقوقا ذات أهمية كبيرة. ولم يكن للمدراء، وغالبهم من الجيش، الا هم واحد وهو الاغتناء، وهكذا ظهرت الى الوجود طبقة بورجوازية جديدة. هذا وقد أصبحت الدولة نفسها مصدرا أساسيا لمراكمة الثورة خارج أى مراقبة شعبية. فتكونت بورجوازية الدولة، وهي بورجوازية بيروقراطية مشدودة الى بقايا البورجوازية الصناعية والى فئة جديدة من "الكومبرادور". وقد كان الحزب الواحد عاجزا تماما عن الوقوف في وجه صيرورة تكون هذه البورجوازية البيروقراطية، لاسيما وأن قادة الحزب هم قادة أجهزة الدولة أيضا. وحتى عبد الناصر الذى كان يعي بقدر ما حدود سياسته، لم يتمكن من تصحيح الاتجاه، ففتح التطور الاجتماعي في مصر الطريق أمام ثورة السادات المضادة.

غير أن كل هذه التجارب عرفت استثناء بارزا يتمثل في ثورة اليمن الديموقراطي. فقد شرع هذا البلد، خاصة بعد ١٩٦٩ في تحويل عميق للمجتمع عبر اصلاح زراعي معتمد فعلا على جماهير الفلاحين، وعبر التأميمات والتركيز على دور الطبقة العاملة، وتكوين حزب طليعي حقيقي. ولا شك في أن هذه التجربة هي أكثر التجارب تقدما في العالم العربي، وهذا راجع لـ :

- الكفاح المسلح الطويل ضد الاستعمار.
- قادة وطنيين عندما أخذوا السلطة كانوا على وعي بالحدود التاريخية للناصرية.
- ضعف البورجوازية في اليمن.

أما في شمال افريقيا، فان حركة التحرر قد تميزت بخاصيات ارتبطت الى حد كبير بنوع الهيمنة التي فرضها الاستعمار الفرنسي، حيث قاد الكفاح المسلح للشعب الجزائرى الى الاستقلال وانطلقت الجزائر في طريق انجاز تحولات عميقة معادية للاقطاعية والامبريالية، عززها وزن الطبقة العاملة ذات التقاليد النضالية الراسخة. الا أن المجال هنا لا يسمح بالتطرق الى كل مظاهر الواقع الجزائرى وتطوره الحالي.

ان ما يحدد أزمة قيادة حركة التحرر الوطني هو الوضع الخاص الذى يعيشه العالم العربي: فمن جهة لم تستطع الكثير من المجتمعات العربية حل مشاكل الجماهير الشعبية، سواء منها مشكل العيش أو المشاكل الثقافية. والانظمة في هذه المجتمعات أنظمة معزولة تخشى أى تحرك للجماهير، وهذا ما رأيناه طوال أحداث بيروت.

ولا بد من التذكير هنا بأن جل البلدان العربية تتميز بتداخل مهام التحرر الوطني مع مهام التحرر الاجتماعي، وهذا ما يزيد من أهمية الصراع والمواجهات فيها. ومن جهة أخرى، نجد قيادات بورجوازية لم تستطع استكمال دورها التاريخي وعجزت عن قيادة الاصلاحات التي تنتظرها الجماهير. أما الحركة الثورية فهي تعاني من القمع ولم تتمكن بعد من بلورة تحالف الطبقات والفئات الشعبية. غير أن هذا الوضع لم ينعكس بجمود الجماهير، بل بانفجارات وانتفاضات، كما حدث في مصر عام ١٩٧٧، وتونس عام ١٩٧٨، والمغرب عام ١٩٨١، تعبيرا عن السخط الجماهيرى، ولكن أيضا عن الصعوبات التي تعاني منها القوى الثورية في تنظيم وتأطير هذا السخط نفسه.

ونشير الى أن هذه الازمة تترجم في الواقع أزمة الايديولوجيات القومية بشكليها الناصرى والبعثي، التي عبرت في وقت سابق عن تطلع الجماهير العربية نحو الوحدة. فقد تجسدت القومية العربية على مستوى كفاح الشعوب العربية المشترك ضد الامبريالية والاستعمار أولا، وعلى مستوى مشاريع الوحدة بين بعض البلدان والتي لم تدم طويلا. وعلى هذين المستويين، انحسرت الحركة الوحدوية في السبعينات، وهذا رغم ما تشكله القضية الفلسطينية وتدخلات الامبريالية الامريكية من عنصر توحيد وتحريك.

وقد قاد هذا الفشل الذى عرفه الاتجاه الوحدوى التقدمي، من جهة الى تعزيز النزعات الاقليمية المحلية، بل وحتى القبلية والطائفية، ومن جهة أخرى الى بروز الاسلام من جديد كأيديولوجية تعبوية. وهذا لا يعني أن التطلع نحو الوحدة العربية قد غاب تماما. والجدير بالذكر هنا ان القوى الرجعية

العربية خلال الستينات استعملت الاسلام لمحاربة كل محاولات التغيير، فقد استخدمته العربية السعودية سلاحا ضد عبد الناصر، كما استخدمه السادات ليركز سلطته ويحارب اليسار والناصريين. لكن في منتصف السبعينات، حدثت قطيعة بين "الاسلام الرسمي" و"الاسلام المكافح"، وكان أسطع مثال على ذلك هو انتصار الثورة الايرانية، ثم أحداث مكة عام ١٩٧٩. فلماذا هذا البحث في الاسلام عن جواب للاسئلة السياسية ؟ الاسباب الرئيسية هي فشل التحديث والشعور بأن الازمة العميقة التي تتخبط فيها البلدان العربية هي تعبير عن فشل الايديولوجيات المرتبطة بهيمنة الغرب الامبريالي.

ان قدرة الاسلام في بعض الشروط على الاستجابة لتطلعات الجماهير، هي السر الكامن وراء خزانه الثورى الذى كشف عنه سقوط شاه ايران.

ولا بد كذلك من تسجيل ظاهرة احتدام النزاعات الدينية انطلاقا من الوضع الذى تعاني منه الاقليات. فمنذ بضعة أعوام، اتخذ هذا المشكل بعدا جديدا، في لبنان طبعا وفي مصر مع الاقباط، وفي العراق مع الاكراد والشيعة وفي جنوب السودان.. وهو مشكل يرتبط بعجز الانظمة العربية على اقامة ديموقراطية حقيقية تضمن حقوق الاقليات. ويعرف هذا المشكل احتداما كبيرا من جراء الازمة التي يمر منها العالم العربي، ويتم استغلالها من طرف الامبريالية والرجعية. وهكذا سمعنا قادة الكتائب اللبنانية يدعون الى تحالف أقليات الشرق الاوسط مع اسرائيل. ان مخاطر "بلقنة" المنطقة باسم الدين مثيرة للقلق، لكن يجب أن ندرك أن الحل الوحيد لهذه المشاكل يكمن في ضمان حقوق الاقليات ضمانا فعليا.

* * *

ان الوضع في العالم العربي يخلق اليوم شروطا ملائمة للعمل الثورى، منها على الخصوص تطور الطبقة العاملة ونشاطها النقابي المستقل (في المغرب ومصر وتونس وفي الخليج...)، وبروز قوى ثورية فعلية. غير أن الطريق لازال طويلا، فقد حددت الحركة الثورية لنفسها عددا من المهام التي تعتبر بنفسها شروطا لنمو هذه الحركة وللمزيد من الفرز داخلها، ولتوسيع وتمتين التحالف مع القوى المعادية للامبريالية.

لقد عرفت البلدان العربية خلال السبعينات تحولات كبيرة، لكنها في نفس الوقت عرفت نوعا من الاستقرار السياسي الناتج أساسا عن تركيز

الدولة وجهازها العسكرى القمعي المتزايد وضعف القوى الثورية. لكن منذ نهاية السبعينات، بدأ نظام الاضطهاد والهيمنة الامبريالية يتعرض للضربات. ولا شك أن العالم العربي، بعد أحداث بيروت والصدمة التي خلفتها عند الجماهير، سيشهد تقلبات عميقة.

آلان غريـــــش

*